مجلة تكريت للعلوم السياسية

اسم المقال: مظاهر فشل الدولة في ليبيا بعد العام 2011 وأفاق المستقبل
اسم الكاتب: م.د. محمد محي الجنابي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7977
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 10:28 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تكريت للعلوم السياسية جامعة تكريت ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

: https://doi.org/10.25130/tjfps.v1i38.445

TJFPS

38

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

ISSN: 2663-9203 (Electronic)
ISSN: 2312-6639 (print)

Contents lists available at:
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poiltic

Tikrit Journal For Political Science

Tikrit Journal For Political Science
SINCE 2014

" مظاهر فشل الدولة في ليبيا بعد العام 2011 وأفاق المستقبل"

" Manifestations of State Failure in Libya after 2011 and Future Prospects "

Dr. Muhammed Muhi Aljanabi [a]
Al-Nahrain University- College of Political Sciences[a]

م.د. محمد محي الجنابي * [a]
جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية

Article info.

Article history:
- Received 11 Oct. 2024
-Received in revised form 28. Oct. 2024
- Final Proofreading 12 Feb. 2025
- Accepted 20. Feb. 2025
- Available online: 31. March .2025

Keywords:
- State failure
- Libya
- instability
- political legitimacy
-

©2025. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Abstract:

Since the dawn of the twenty-first century, a theoretical framework and an accurate conception have emerged regarding failed states, describing them as states in which the principles of human rights, justice and equality are absent, not to mention the spread of the phenomenon of political, administrative and financial corruption, accompanied by an atmosphere lacking legitimacy that has made them characterized by tension and deep conflicts, and raging with fierce disputes on the part of the conflicting factions. Libya is one of those countries that fall within the manifestations of a failed state as a result of political, security, economic and social reasons, not to mention factors related to the nature of the Libyan political change in 2011, while other factors have emerged related to the lack of an institutional structure or mature political elites that lead the settlement paths and achieve levels of stability.

*Corresponding Author: Mohammed muhi Aljanabi, EMail: mohmohi@nahrainuniv.edu.iq ,Tel:009647701809492, Affiliation: Al-Nahrain University / College of Political Science.

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام: 11 تشرين الاول 2024
- بعد التنقيح 28 تشرين الاول 2024
- التدقيق اللغوي 12 شباط 2025
- القبول: 20 شباط 2025
- النشر المباشر: 31 أذار 2025

الكلمات المفتاحية :
- **فشل الدولة**
- **ليبيا**
- **عدم الاستقرار**
- **الشرعية السياسية**

الخلاصـــة: برز منذ بزوغ القرن الواحد والعشــرين اطار نظري وتصـــور دقيق فيما يخص الدول الفاشلة، بوصفها الدول التي تغيب فيها مبادئ حقوق الانسان والعدالة والمساواة، ناهيك عن انتشار ظاهرة الفسـاد السـياسـي والاداري والمالي، يرافقها أجواء فاقدة للشـرعية جعلت الدولة الفاشـلة تتسـم بالتوتر والصراعات العميقة، وتموج بنزاعات شرسة من جانب الفصائل المتصارعة، وليبيا هي واحدة من تلك الدول التي تدخل ضـمن مظاهر الدولة الفاشـلة نتيجة لأسـباب سـياسـية وامنية واقتصـادية واجتماعية، ناهيك عن عوامل مرتبط بطبيعة التغير السياسي الليبي في عام 2011، في حين برزت عوامل أخرى تتعلق بعدم وجود هيكلة مؤسساتية أو نخب سياسية ناضـجة تسّير مسارات التسوية وتحقق مستويات الإستقرار.

المقدمة:

برز مفهوم الدولة الفاشـــلة في الســـنوات الاخيرة من حقبة الحرب الباردة ، ثم اخذ بالاتســـاع في بداية التسـعينات من القرن العشـرين، الذي شـهد انهيار العديد من الدول بسـبب تزايد العنف الداخلي وظاهرة عدم الاسـتقرار السـياسـي، ومنذ بزوغ القرن الواحد والعشـرين برز اطار نظري وتصـور دقيق فيما يخص الدول الفاشـلة، بوصـفها الدول التي تغيب فيها مبادئ حقوق الانسـان وغياب العدالة والمسـاواة، ناهيك عن انتشـار ظاهرة الفســـاد الســـياســـي والاداري والمالي، الأمر الذي يولد بلد فقير يكون مواطنيه محرومين من حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية في ظل أجواء فاقدة للشرعية جعلت الدولة الفاشلة تتسم بالتوتر والصراعات العميقة، وتموج بنزاعات شرسة من جانب الفصائل المتصارعة.

ومن هذا المنطلق، فأن المتتبع لتأريخ سعي الدولة الليبية الحديثة منذ الاستقلال عام 1951 لإقامة دولة حقيقية بمثابة "أمنية" بعيدة المنال، إذ تعود جذور الفشـــل في ليبيا إلى 50 عام مضـــت، إن لم يكن أكثر، ويمكن تلخيصها في الأنظمة السياسية الفاشلة التي سيطرت على ليبيا قبل العام 2011، واجهت ليبيا فيها أزمة كبيرة بسبب غياب سيادة القانون والنظام السياسي السلطوي، ناهيك عن غياب الحقوق والحريات والتعددية السياسية، الأمر الذي ترك ليبيا بعد العام 2011 بأكملها عرضة للشخصيات الخارجة عن القانون وغير الأخلاقية واللاعبين الدوليين الجشعين.

أذ لا تزال ليبيا وبعد مرور أكثر من عقد على سقوط القذافي غارقة في الفوضى إلى الحد الذي أصبح يُشار إليها كدولة فاشلة نتيجة الاضطرابات المستمرة كتبعات لما يعرف بأحداث الربيع العربي عام 2011، الذي فتح الباب أمام تحوّلات سياسية واقتصادية واجتماعية داخل كل من المجتمع والدولة الليبية، تجلّت في فوضى مؤسّسية عارمة، انقسامات سياسية ومجتمعية حادّة، ووجود عدد كبير من الميليشيات المسلّحة، ناهيك عن تدخّل خارجي غير مسبوق لقوى إقليمية ودولية أسهم في استمرار حالة الفشل بكل مظاهره من فقدان الشرعية والانقسامات وسوء الخدمات وغيرها من مظاهر الفشل التي تستلزم العمل على أليات متعددة على المستوى الأمني والسياسي والاجتماعية والثقافي من أجل تحقيق الاستقرار والخروج من حالة الفشل.

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث من كونها تسلط الضوء على مفهوم الدولة الفاشلة وبعض المقاربات المتصلة، فضلاً عن مظاهرها، وكذلك تسليط الضوء على التحولات السياسية الليبية بعد العام 2011، إذ تهدف الدراسة الى بيان أسباب ومظاهر ومستقبل فشل الدولة الليبية.

إشكالية البحث: تدور إشكالية البحث حول قدرة وقابلية الفاعلين السياسيين بوصفهم القابضين على المؤسسات في ليبيا بعد العام 2011 على تبني سياسات واضحة المعالم بغية تحقيق الاستقرار وخروج ليبيا من مؤشرات فشل الدولة، لذلك فإن الإشكالية تثير تساؤلات فرعية ابرزها:

1_ ما الدولة الفاشلة ومظاهرها؟

2_ ما التحولات السياسية في ليبيا بعد العام 2011

3_ ما مظاهر وأسباب فشل الدولة الليبية بعد العام 2011

4_ ما مستقبل الازمة الليبية؟

فرضية البحث: انطلاقاً من الإشكالية فأن فرضية البحث تنطلق من ان ليبيا لا تزال تقع ضمن مؤشرات ومظاهر الدولة الفاشلة، ذلك نتيجة لأسباب سياسية تتعلق بالفشل في صياغة دستور ديمقراطي متوافق عليه، ناهيك عن أسباب الانقسامات السياسية والاجتماعية الحادة يرافقها تدخلات خارجية عدة فاقمت من مظاهر الفشل.

مناهج البحث: استخدم الباحث منهج الوصفي التحليلي لوصف ظاهرة فشل الدولة واسبابها، وكذلك منهج التحليل النظمي (المدخلات والمخرجات) بُغية تحليل أسباب فشل الدولة في ليبيا، فضلاً عن استخدام المدخل الاستشرافي لرسم مشاهد مستقبلية للأزمة الليبية.

هيكلية البحث: يتضمن البحث مقدمة وخاتمة، فضلاً عن ثلاثة مطالب، المطلب الأول بعنوان (الدولة الفاشلة_ دراسة مفاهيمية)، في حين تطرقنا في المطلب الثاني الى (التحولات السياسية في ليبيا بعد العام 2011)، اما المطلب الثالث فتطرقنا الى (مظاهر وأسباب فشل الدولة الليبية بعد العام 2011).

المطلب الأول: الدولة الفاشلة_ دراسة مفاهيمية

تطور مفهوم الدولة عبر العصور ومر بمراحل متعددة، حتى تنوعت مفاهيم الدولة واشكالها، في حين برز مفهوم الدولة الفاشلة بوصفه أحد هذه الأنواع، الذي يشير الى حالة من الاخفاق الوظيفي تعاني منه الدولة، مما يؤدي الى تأكل قدرتها وقدرة نظامها السياسي على الحكم بفاعلية وكفاءة، وفي الحقيقة، تقاربت العديد من المفاهيم مع مفهوم الدولة الفاشلة ومؤشراتها، وهذا ما يستدعي فك الالتباس بينها الذي سنسعى اليه في ثنايا هذا المطلب. وإذ ما انطلقنا في تعريف الدولة، سنجد اختلاف علماء السياسة والعديد من الباحثين حول المعنى الاصطلاحي لها، وعلى الرغم من كونها (الدولة) هي صميم التحليل السياسي ، لكن في الحقيقة لم يسن تعريف قياسي لها، ومرد ذلك الى مجموعة من الصعوبات التي يثيره هذا المصطلح، أبرزها ما يأتي[1]:

1. الاختلاف في طريقة النظر إلى الدولة، فهي بحسب بعض المؤرخين حقيقةً مادية، بينما يعدها الفلاسفة شيئاً مجرداً، في حين يعدها القانونيين شخصيةً قانونيةً.
2. اختلاف المفاهيم التي يستخدمها الباحثين ، فضلاً عن الأهداف التي يسعون للوصول أليها.
3. أن اختلاف البيئة العلمية للمفكرين والباحثين، في ظل استحالة توحيد المسارات الفكرية أو الاجتماعية.
4. اختلاط مصطلح الدولة بمصطلحات أخرى مقاربة، إذ تم استخدام هذا المفهوم كمرادف لمصطلحات عديدة ("مثل الأمة، المجتمع، السلطة، الحكومة، السيادة، السياسة").

[1] حميد فاضل حسن التميمي، **الدولة اليهودية في الفكر الإسرائيلي**،(بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 2008)، ص 2-22. وكذلك: إبراهيم درويش، **الدولة نظريتها وتنظيمها، دراسة فلسفية تحليلية**، (القاهرة: المطبعة العالمية، 1969)، ص 168-170.

وبالرغم من تلك الاختلافات، لكننا يمكن حصـــر تلك الاختلافات والاتجاهات عبر ثلاث تصـــورات لمفهوم الدولة وهي[1]:

1. ان الدولة بمثابة النظام القانوني الذي ستترابط بداخله أجزاء المجتمع المختلفة ترابطاً سياسياً.

2. ينظر الى الدولة بوصفها القوة العليا او السلطة المطلقة للملك او الحكومة. وبعبارة أخرى ان هذا التصور يميل الى فهم الدولة على انها أداة سياسية تستعملها طبقة او جماعة للسيطرة، والتحكم في المجتمع بأكمله.

3. تمثل الدولة هيئة او تنظيم يستعين به مجتمع قائم على المساواة في تحقيق وانجاز الأهداف العامة.

يمكننا القول بأن الدولة هي جهاز سـياسـي يضـم الحكومة والمؤسـسـات ، فضـلاً عن موظفي الخدمة المدنية، ويسـيطر هذا الجهاز على حيز مكاني (إقليم) معين، تمتلك سـيادة فعلية، وتدعم سـلطتها القانون والقدرة على اسـتخدام القوة الشـرعية من أجل الحفاظ على كينونته او أعضـائه، لكن منذ حقبة الحرب الباردة وما افرزته من أزمات عانت منها بشكل خاص دول العالم النامي ، وعلى أثرها تقلصت الكثير من سلطاتها وانخفض أداءها وكفاءة مؤسساتها، مما افقدها القدرة على النهوض بالوظائف والأدوار الجوهرية التي تضطلع بها، وباتت دول بأكملها مهددة بفعل تشـــابك تأثيرات الداخل والخارج، خاصـــة بعد تزايد مطالب المواطنين بتوفير احتياجاتهم الأسـاسـية وممارسـة حقوقهم وحرياتهم، الامر الذي اسـهم في المزيد من حالات الاحتقان صـــاحبه العديد من الأحداث المطالبة بالتغيير ونشـــوب "النزاعات والصـــراعات الداخلية والحروب الأهلية والانقسامات السياسية والاجتماعية" [2].

وبإزاء تلك التطورات في نهاية حقبة الحرب الباردة، برزت العديد من الأطر التفســـيرية أمام مجموعة واسـعة من المؤشـرات والتصـنيفات متعددة الأبعاد للدول ومكانتها، بما في ذلك الضـعيفة، والهشـة والفاشـلة، والمنهارة، في محاولة لتحديد مشكلات لها أهميتها في بُنية الدول، ومن هنا برز مفهوم الدول الفاشلة كأولوية أساسية في المناقشات الدولية بشأن التنمية والأمن، نتيجة استخدام هذا من قبل المؤسسات التنموية الدولية وصـناع القرار، لذلك فأن النقاشـات التي أسـست لفكرة وجود علاقة ارتباطية بين فشل الدولة من جهة، وبين

---

[1] ثامر كامل محمد، **الدولة في الوطن العربي على أبواب الألفية الثالثة**، (بغداد: بيت الحكمة، 2001)، ص35.

[2] Lambach, Daniel, Johais, Eva, and Bayer, Markus (2015), Conceptualizing State Collapse: An Institutionalist Approach", ***Third World Quarterly Journal***, Vol 36, Issue 7, pp. 1299–1315.

بعض "المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية" من جهة أخرى قد صاغت مجموعة من المؤشرات بُغية تقييم أداء ومكانة الدول، وقدراتها على الوفاء بوظائفها الرئيسية، إذ ركزت تلك الدراسات الأكاديمية على الأداء الاقتصادي الضعيف لبعض الدول، ومن ثم إبراز نقاط الضعف البنيوية الداخلية، التي تعرقل تحقيق النمو الاقتصادي وتعزيز التنمية.[1]

ومن هنا بدأ الاهتمام بالحكم على الدولة مرتبطاً بدراسات التنمية السياسية، التي سعت الى تفسير عدم قدرة الدولة على قيادة المجتمع نحو التنمية الشاملة المستدامة، وهو ما أستمر حتى بداية الثمانينيات من القرن الماضي مع التركيز على البعد المؤسسي في الدول النامية ، ثم انتقلت الى دارسة ظواهر سياسية واجتماعية أكثر عمقاً، مثل "شرعية الدولة وقدرتها على إختراق المجتمع على نحو فعال"، فضلاً عن فاعليتها في الحفاظ على الأمن "الخارجي والداخلي"[2].

لذلك زاد النقاش حول أزمات بلدان ما بعد الاستعمار في أوائل التسعينيات من القرن المنصرم، الذي شهد تصاعد الصراعات الداخلية، مع تراجع دعم الدول الغربية للعديد من البلدان النامية، مما كرس بقاء الأجهزة والمؤسسات الضعيفة ، والديكتاتوريات، ودول الحزب الواحد التي هيمنت على المشهد السياسي فيها، التي ترافقت مع انتشار أنواع جديدة من النزاعات المسلحة، التي فككت مؤسسات الدولة تارة، وتدهورت الظروف الأمنية والإنسانية تارة أخرى، وهو ما يشير بروز تحد جديد صاغ عليه كل من "جيرالد فيلمان وستيفن راتنر" "مصطلح الدولة الفاشلة"، الذي تم نشره في "دورية السياسة الخارجية عام 1992 بعنوان: إنقاذ الدول الفاشلة " بوصفها الدولة غير القادرة تماماً على حماية نفسها، والقيام بدورها كوحدات سياسية مستقلة، كما أنها تتميز بالصراعات الداخلية، والإنهيار الحكومي، ناهيك عن التدهور الاقتصادي[3] .

ومن هنا بدأ الترويج لمصطلح "الدولة الفاشلة"، الذي استخدمته الإدارة الأمريكية في "عهد الرئيس بيل كلينتون" لوصف حالة الفشل في بعض الدول غير القادرة على تعزيز التنمية والتعامل مع وظائفها الرئيسة

---

[1] محمود صالح، "دلالات الثبات والتغير في مؤشرات الدولة الفاشلة: دراسة تحليلية تطبيقية على بعض الدول الأفريقية"، رسالة ماجستير، جامعة أسيوط: قسم العلوم السياسية والإدارة العامة،2020 ، ص 44.

[2] أحمد همام محمد، مظاهر فشل الدولة في أفريقيا: بالتطبيق على ليبيا، **مجلة كلية السياسة والإقتصاد**، العدد 18، جامعة بني سويف، (مصر: 2023)، ص 198.

[3] المصدر نفسه، ص 199.

لاسيما الأمنية منها، مما يقوض شرعيتها، ناهيك عن العواقب السلبية التي تقع على المجتمع الدولي برمته، في حين انتشر هذا المفهوم بشكل أكبر عقب أحداث 11 سبتمبر 2001 ، وبهذا الصدد تطرقت "الوثيقة الاستراتيجية للآمن القومي الأمريكي لعام 2002، والوثيقة الاستراتيجية لأمن الاتحاد الأوربي لسنة 2003" بأن الدولة الفاشلة تعد خطر على أمن مواطنيها وكذلك تشكل تهديداً لمحيطها الإقليمي والدولي بأكمله[1].

كما راج هذا المصطلح عقب الحَراك السياسي (الربيع العربي) في أواخر عام 2010، الذي شهد انهيار بعض الانظمة بداية من تونس ومن ثم (مصر، ليبيا، سوريا، اليمن) لتقبع دول الحراك في خانة الفشل، في حين أضحت أغلب تلك الدول ملاذاً لمختلف التنظيمات الإرهابية وسوقاً لانتشار الأسلحة، لذلك **تعّرف الدولة الفاشلة ب**"فقدان الدولة لسلطانها، في حين عرفتها "منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بأنها: "الدول التي تفتقر فيها هياكل الإدارة والقدرة السياسية اللازمة للحد من الفقر وتحقيق التنمية وحماية أمن سكانها وحقوقهم الإنسانية"، كما أنها "الدول غير القادرة على تلبية تطلعات مواطنها أو التعامل مع التغيرات في التطلعات والقدرات من خلال العملية السياسية"، وعرفها **حافظ النويني:** "هي الدول التي تتميز بطابع استمرارية العنف وتوجيهه ضد النظام القائم بحيث يكون عرضة وهدفه الأساسي تحقيق مطالب سياسية وجغرافية كالمطالبة باستقلال مثلا ذلك هو العنف الذي تعرف به الدولة الفاشلة ويظهر فشل الدولة القومية"[2].

وعرفها قاموس بنغوين للعلاقات الدولية: "الدول التي حدث فيها انهيار للقانون والنظام والخدمات الأساسية في دول متعددة الإثنيات وتقترن هذه الظاهرة بصراع طائفي مرير وقومية إثنية عنيفة وروح عسكرية وربما صراع إقليمي مستوطن"[3]. في حين عرفتها "منظمة **العمل الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة:** "دول غير راغبة أو عاجزة عن الالتزام بالمواصفات المقبولة ومسؤوليات السيطرة السيادية لإقليمها الذي قد يؤدي إلى تدهور اقتصادي حاد واضطراب سياسي يهدد الاستقرار الداخلي والإقليمي"، **ويرى ويليام آلسون** بأن "الدولة الفاشلة هي الدولة التي تواجه مشاكل حقيقية تعرض وحدتها وبقاءها واستمرارها للخطر"، **ورولاند زيمرمان بأنها:** "هي

---

[1] محمود صالح، مصدر سبق ذكره، ص 46.

[2] ينظر: حافظ النويني، أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا حالة الدولة الفاشلة نموذج بالي، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 422، مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: 2014)، ص63.

[3] إسماعيل بوقنور، التخلف السياسي في الدول العربية، **دفاتر السياسة والقانون**، العدد (9)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر: 2013)، ص21.

الدولة التي تمتلك قوة أو سلطة شرعية على إقليمها وهي الدولة التي لا تستطيع القيام بوظائفها الأساسية والشرعية وخاصة احترام حقوق الإنسان"[1] .

ويرى (نعوم تشومسكي) بأن" الدولة الفاشلة هي الدول التي تعد مصدر تهديد لأمن الولايات المتحدة الأمريكية مثل العراق قبل عام 2003 أو بحاجة الى تدخل غربي أمريكي لإنقاذ شعبها مثل هايتي وليبيا[2]".

نلحظ من خلال التعاريف والمقاربات أعلاه، بأن الدولة الفاشلة تتميز بثلاثة معايير أو خصائص رئيسة وهي[3]:

1. فقدان الشرعية: إذ تفتقد الدولة قدرتها الداخلية والخارجية نسبياً، وذلك بسبب غياب الديمقراطية ، يرافقها تعاظم دور الجيش في السياسة، ناهيك عن قمع المعارضة بمختلف أطيافها السياسية والاجتماعية، الأمر الذي يؤدي الى غياب الحريات المدنية والسياسية، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى عزل تلك الدولة وفقداتها الشرعية الدولية.
2. فشل الخدمة: تفشل السلطة في توفير وضمان الخدمات الرئيسة لأفرادها "كالصحة، النقل، التعليم، المياه الصرفي الصحي، الأمن القضاء على الفقر"، بمعنى عجز السلطة عن توفير الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لسكانها.
3. فشل السلطة في بسط سيطرتها على كافة إقليم الدولة وحماية مواطنيها من العنف بمختلف أشكالها.

وفي السياق ذاته، حدد روبرت روتبرغ مظاهر فشل الدولة بما يأتي[4]:

1. العنف الدائم: إذ يشير روبرت هنا، بإن حدة العنف لا تحدد وحدها "الدولة الفاشلة" من عدمه، وإنما خاصية استمراريته كما هو الحال في "ليبيا واليمن وسوريا"، ناهيك عن خاصية شدة المطالب السياسية والجغرافية من أجل اقتسام السلطة، أو في حالات أخرى مطالب الاستقلال.

---

[1] سميرة شرايطية، "تأثير الدول الفاشلة على الاستقرار الأمني دراسة في العلاقة بين الفشل الدولاتي والتهديدات الأمنية الجديدة"، رسالة ماجستير، الجزائر: جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010، ص58.

[2] نعوم تشومسكي ، **الدولة الفاشلة، إساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية**، ط 1، ترجمة : سامي الكعكي، (بيروت: دار الكتاب العربي، 2007)، ص 8.

[3] للمزيد ينظر: عائشة بوكليخة، الدولة الفاشلة و تداعياتها على الأمن في المتوسط الحالة الليبية نموذجا، **مجلة معالم للدراسات القانونية**، العدد (2)، المركز الجامعي بتندوف (الجزائر: 2017)، ص 165_166.

[4] للمزيد ينظر: روبرت روتبرغ،" الطبيعة الجديدة لفشل الدولة القومية"، ترجمة: شهرت العالم، **مجلة الثقافة العالمية**، العدد 117 ، المجلس الوطني للثقافة والفنون، (الكويت: 2003)، ص 60_65.

2. الحرب الأهلية: إذ يظهر فشل دولة بشكل جليٍ في حال تحول العنف إلى حرب داخلية شاملة، التي غالباً ما تكمن جذورها المميزة " للدول الفاشلة " عبر توافر العداء "الاثني أو الديني أو اللغوي" بين مجموعات المكونة للمجتمع، وهنا الجدير بالذكر، ان وجود التناقضات بين الجماعات لا يؤدي الى فشل الدول بحد ذاته، لكن الفشل يكمن في إخفاق الدولة لإيجاد صيغة للتعايش السلمي.
3. العجز عن مراقبة الحدود: نتيجة فقدان سلطاتها على أجزاء كبيرة من الحيز المكاني لها، وقد تكون ممارسة السلطة الرسمية محدودة بشكل كبير ضمن عاصمة الدولة، أو في منطقة عرقية معينة، وفي الحقيقة، يُعد مدى "الإمتداد الجغرافي للدولة الذي تمارس عليه الحكومة مراقبتها بشكل فعلي أحد معايير اتساع فشل الدولة".
4. اضطهاد الدولة لمواطنيها ونمو العنف الإجرامي: غالباً ما تتسم الدولة الفاشلة بعدم استقرار النظام السياسي فيها وممارسة أشكال العنف ضد أفراد المجتمع (عنف مذهبي أو عرقي أو مصادرة للحريات)، في حين يمثل ي نمو العنف الإجرامي وانتشاره أحد معالم فشل الدولة، نتيجة ضعف سلطة الدولة في مقابل انتشار الجماعات الإجرامية، الأمر الذي يدفع أفراد المجتمع اللجوء الى الولاءات الضيقة (على زعماء المليشيات أو الوجهاء الأقوياء الذين يجسدون النظامين الاثني والعشائري)، وذلك يؤدي الى بروز قوى جديدة موازية للدولة، مما يعقد مشهد الفشل الدولاتي.

ومن الجدير بالذكر، إن مصطلح الدولة الفاشلة يتشارك ويتصل ويتقارب مع العديد من المصطلحات، إذ تم فرض مفهوم "الدول الهشة والهشاشة " في حالات معينة كتعويضٍ عن تعبير "الفاشلة"، بوصف الأخيرة هي الدول الأقل أداء في المعمورة، وذلك بسبب عدم قدرة حكوماتها أو عدم اهتمامها بتحقيق المطالب الرئيسة لمواطنيها من أجل تحقيق التنمية[1].

في حين عَدّ "البنك الدولي" في العام 2000–2001 الدولة الهشة بأنها "تعبير عن وضع قلق تعيشه الدول ذات الدخل الضعيف"، وثم عاد في عام 2006 بتقديم تصنيف للدولة الهشة عبر مؤشرات ذات طابع سياسي ومؤسساتي، ومن ثم نشر البنك في العام 2010 قائمة أخرى بعنوان: دول هشة ومتأثرة بالصراعات"،

[1] Thomas Bourrier, Education for All: The Risk of Fragile States, Education, PhD thesis, University of Burgundy, 2012, p. 11

وسرعان ما تم انتقادها نظرا لعدم تمكن مؤشراتها من استيعاب دول ما سمي بالربيع العربي، وهذا ما دفع البنك الدولي عام 2011 لطرح تصنيف أخر سُمي بالوضعية الهشة عبر ادماج مؤشرات سياسية وامنية[1] .

وفي سياق منفصل، عرف العالم (جويل مجدل) الدولة الضعيفة على انها: "الدولة التي لا تمتلك القدرات لإختراق المجتمع وتنظيم العلاقات الاجتماعية، واستخراج الموارد وتخصيصها، أو استخدامها بطرق محددة". وعليه فأن الدولة الضعيفة هي تلك الدول العاجزة عن تنظيم مجتمعها وتحقيق تطلعاته ومصالحه، ومع تطور الأوضاع تتحول إلى دولة تعمل ضد مصالح المجتمع وتسعى لتفكيكه وإضعاف مؤسساته، مما يخلق حالة من فقدان الثقة بين أطراف المجتمع[2].

كما اتصل مفهوم الدولة الفاشلة بمفهوم الدولة المنهارة وهي الدول التي تمثل مصدر قلق وتهديد أمني داخلي وخارجي، وأصبحت مجالاً لتنامي ظواهر سلبية مثل "ظاهرة الإرهاب والمخدرات والأسلحة والاتجار بالبشر وغيرها"...، مما يؤدي في المحصلة الأخيرة الى استيلاء بعض المجموعات (المسلحة أو الإرهابية) على أجزاء من مناطق داخل الدول، وفي الحقيقة يمثل هذا النوع من الدول صيغة متطرفة من صيغ الدولة الفاشلة، إذ تتميز (المنهارة) بوجود فراغ في السلطة، أي بمعنى شعب وإقليم وسلطة متنازع عليها او غائبة تماماً، يتم الحصول على السلع الأساسية من خلال وسائل خاصة (سماسرة السلطة المحليين)، كما الأمن فيها موازيا لحكم القوي (المجموعات المسلحة)[3].

وفي هذ الصدد، يمكننا القول بأن مصطلحات الدولة الهشة والدولة الضعيفة تتقارب مع الدولة الفاشلة بوصفها المرحلة السابقة للفشل، لكن الدولة المنهارة هي المرحلة اللاحقة للفشل، وسنسعى في الجدول(1) ادناه الى بيان أنواع وخصائص كل نوع من تلك الدول:

---

[1] للمزيد ينظر: كنزة مغيش، الدولة الهشة أم "وضعية الهشاشة"؟ قراءة في إشكالية بناء الدولة في افريقيا، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، المجلد 8، العدد1، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر (الجزائر: 2021)، ص228.

[2] Joel S. Migdal, State in Society: studying how states and societies transform and constitute one another, Cambridge University Press, 2001, p-p, 58-94

[3] Robert Rotberg, **when states fail :causes and consequences**.(UK:princeton university press,2003).p.01.

جدول (1)

الفرق بين الدولة الفاشلة والمصطلحات المقاربة

الدولة القوية	الدولة الضعيفة	الدولة الهشة	الدولة المنهارة
1_السيطرة على إقليمها وحدودها 2_ القدرة على التوزيع الكامل للسلع الأساسية 3_ الصمود أمام الصدمات الخارجية	1_السيطرة على إقليمها 2_سلع قليلة مقدمة للمواطنين 3_لا توجد منهجية واضحة لنقل الشرعية	1_تبقى الحكومة هي المسيطرة على الإقليم 2_عدم القدرة على توفير السلع الأساسية لجزء من مواطنيها 3_استمرارية النزاع حول الموارد الطبيعية	1_انهيار الحكومة المركزية 2_عنف مباشر بين المواطنين

الجدول من اعداد الباحث استناداً الى : حمزة برابح وبوحنية قوي، الدولة الفاشلة في ليبيا واليمن وتداعياتها على الأمن في المنطقة العربية، مجلة الأستاذ الباحث للدارسات القانونية والسياسية – المجلد (6) ، العدد (1)، ، جامعة محمد بوضياف– المسيلة، كلية الحقوق و العلوم السياسية (الجزائر: 2021)، ص 1687_1688.

المطلب الثاني: التحولات السياسية في ليبيا بعد العام 2011

عَرف النظام السياسي في ليبيا عبر التأريخ العديد من الأحداث ، مثلت في مجملها البيئة التي جعلت منه نظاماً فريداً سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، إذ انتقلت ليبيا بعد نهاية حقبة الاستعمار التقليدية الى نظام الحكم الملكي السنوسي ، ثم المرحلة القذافية في عام (1969_2011) الذي استحوذ على السلطة بعد الانقلاب الذي قاده في عام 1969 وليدوم أكثر من 40 عامٍ تحت ظل قيادة دكتاتورية تحت مسمى "الجماهرية الليبية العربية الاشتراكية"، التي عانى منها أفراد المجتمع الليبي من مختلف المشاكل، تعددت وتزايدت في كل مرحلة من ممارسة العنف والقتل والحرمان، ومع حقبة ما سمي بالربيع العربي عام 2011، بدأت بوادر الحراك الليبي تظهر بُغية السعي الى إسقاط نظام (القذافي)، ومع رفض الأخير الاعتراف بحقيقة الثورة والحراك الشعبي ضده، ناهيك عن استخدامه للعنف ضد المحتجين، تحولت أغلب الحركات الاحتجاجية

السلمية إلى حركات مسلحة، فتحول معها أغلب المحتجين إلى مقاتلين دخلوا في حرب مع كتائب القذافي، التي أوجدت حالة من الإنقسام المجتمعي ما بين مؤيد للثوار وما بين مؤيد للنظام الحاكم.[1]

وفي الحقيقة، إن الرد العنيف لنظام القذافي على المنتفضين، دفع بالعديد من المسؤولين الليبيين (الداخل والخارج)، إلى إدانة النظام ودعم الانتفاضة الشعبية، ليتم على أثره "تشكيل المجلس الوطني الانتقالي الليبي" كناطق رسمي بإسم الثوار، والمكلف بحشد الدعم الدولي ضد النظام، إذ طالب المجلس إلى جانب "جامعة الدول العربية" من "مجلس الأمن الدولي" فرض حظر جوي على ليبيا من أجل حماية المدنيين، وعلى أثر ذلك أصدر مجلس الأمن القرار" رقم 1973 بتاريخ 17 مارس 2011 " القاضي بإحالة الوضع في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية، مع حظر السفر إلى ليبيا وتجميد الأصول الليبية في البنوك الغربية وكذلك حظر الطيران في الأجواء الليبية، وبناءً على هذا القرار جاء تدخل "حلف الناتو" في ليبيا بمشاركة قوى دولية مختلفة يوم" 19 مارس 2011"، ومنذ هذا التاريخ تواصلت المعارك بين قوات القذافي والثوار المدعومين دوليًا إلى أن تم قتل القذافي في مصراتة يوم 20 أكتوبر 2011، بعد إلقاء القبض عليه في سرت.[2]

وبعد الاطاحة بالقذافي، شهدت ليبيا العديد من التطورات المتلاحقة وضعتها ضمن دائرة الدول التي توصف بـ"الفاشلة"، نتيجة تزايد النزاعات الداخلية على السلطة، ناهيك عن انتشار الميليشيات المسلحة والجماعات الإرهابية ؛ فبعد تولي "المجلس الوطني الانتقالي إدارة شؤون الدولة" الذي اتسم بالضعف، وعدم القدرة على حكم البلاد، لأنه ورث دولة تفتقر إلى مؤسسات وطنية وظيفية، إذ لم يتمكن من حسم الجدل الواسع حول الإعلان الدستوري المؤقت، ناهيك عن الغموض الذي أحاط خارطة الطريق بُغية إعادة بناء مؤسسات الدولة، وكذلك الطريقة الارتجالية في اختيار أعضائه، التي تأثرت بشكل كبير بالقبلية والجهوية داخل ليبيا.[3]

---

[1] للمزيد حول حقبة ما قبل العام 2011 ينظر: حنان شناتيلة، تحديات بناء الدولة في ليبيا ما بعد القذافي و انعكاساتها على الاستقرار الامني للمنطقة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي التلبسي_تبسة، 2020، ص 40_48.

[2] سناء السعيد حسن، إشكاليات بناء الدولة في ليبيا 2011 – 2022، بحث منشور على المركز الديمقراطي العربي، 2024، متاح على الرابط الأتي: https://democraticac.de/?p=99780 تاريخ المشاهدة 2024/11/21

[3] نور الهدى بن بتقة، إشكالية بناء الدولة في ليبيا بعد سقوط نظام معمر القذافي ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة الجزائر، 2017، ص 35.

ثم شهد عام 2012 انتخابات عامة لإختيار (المؤتمر الوطني العام)، وكانت نتائج تلك الانتخابات لصالح تحالف القوى الوطنية، وقد عرفت هذه المرحلة مجموعة أزمات، ارتسمت من خلالها التركيبة الاجتماعية والسياسية المعقدة للمجتمع الليبي، وكان لها أثر كبير على استقرار الحياة السياسية والأمنية في ليبيا، منها إعلان الفدرالية في برقة الذي تأسس في مدينة بنغازي للمطالبة بتأسيس نظام فدرالي، ثم قامت مجموعات مسلحة مؤيدة لهذا المجلس بالاستيلاء على (ثلاثة موانئ لتصدير النفط ومطالبة بزيادة حصة شرق ليبيا من عوائد النفط). ، في المقابل برزت أزمة المحاولات الانقلابية منذ أن قام المؤتمر الوطني العام في عام 2014، بإعلان تعديلات تمديد مهامه، ناهيك عن عدم قدرته على صياغة دستور جديد بحسب الإعلان الدستوري الأول، إذ جاءت أولى المحاولات الانقلابية (الفاشلة) من طرف اللواء خليفة حفتر، الذي أعلن تجميد عمل المؤتمر الوطني العام والحكومة والإعلان الدستوري، في حين فشلت المحاولة الثانية التي قامت بها كتيبتان من الزنتان الكبيرة "لواء القعقاع ولواء الصاعقة"، التي طالبت المؤتمر الوطني العام بحل نفسه، وإخلاء مقاره[1].

وفي عام 2014 وبعد ضغوطات سياسية كبيرة، تم الاتفاق على انتخاب مجلس نواب كبديل للمؤتمر، وتأجيل القضايا المتعلقة فيما يخص الانتخابات الرئاسية لحين انجاز الدستور، وصاحب كل هذه الضغوطات السياسية وضع أمني معقد جدا، خاصة بعد إطلاق اللواء المتقاعد "خليفة حفتر" حملة ما سميت ب"الكرامة" بهدف ضرب ما وصفه بمعاقل الإرهاب والتطرف بمدينتي بنغازي ودرنة ، وتوسعت تلك الاهداف (لعملية الكرامة) بعد حصول الجناح السياسي لمعسكر الكرامة الأغلبية في الانتخابات البرلمانية التي جرت في 25 يونيو 2014، لتشمل تلك الاهداف الدفاع عن شرعية مجلس النواب الذي انتقل إلى طبرق، وحكومة الثني في البيضاء، وبنفس العام وبمقابل هذا المعسكر، ظهرت الحملة العسكرية المعروفة بإسم (فجر ليبيا)، التي قام بها مجموعة من الجماعات المسلحة (الإسلامية والقبلية) في غرب ليبيا (مصراتة، طرابلس، الزاوية، زليتن وغريان)، وذلك من أجل دعم شرعية المؤتمر الوطني الليبي، والحد من المكاسب الميدانية والسياسية لعملية الكرامة.[2]

[1] أسماء رسولي، إشكالية بناء الدولة في ليبيا ما بعد القذافي بين التناقضات الداخلية وتداعيات التدخلات الخارجية، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 6، العدد 1، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر (الجزائر: 2021)، ص 282.

[2] سناء السعيد حسن، مصدر سبق ذكره، ص 6.

وأدى هذا الصراع بين المعسكرين وجماعاتهم المسلحة (الشرقي والغربي) إلى ظهور برلمانيّن وحكومتين تتنازعان على الشرعية، تتقاتلان بالسلاح بدعم قوى عسكرية مناطقية منذ عام 2014، وبعد حالة التصعيد التي لازمت الوضع الأمني مع نهاية عام 2015، ونتيجة للتآكل الداخلي لكل تحالف رافقه تعدّد الانقسامات حول مخرجات الحوار الليبي برعاية الأمم المتحدة، ناهيك عن المخاوف نتيجة تمدد (تنظيم داعش الارهابي) في سرت وسط ليبيا، قد انخرط أطراف النزاع في حوار برعاية أممية، وعلى أثره وقعت الأطراف المتنازعة على "اتفاق الصخيرات" في 17 ديسمبر 2015 من اجل توحيد السلطة السياسية في ليبيا.[1]

وعلى الرغم من هذا الإتفاق، بيد إن حالة الانقسام استمرت تلازم المشهد السياسي ، فبحلول عام 2017، سيطرت قوات (حفتر) على بنغازي، ومن ثم شنت هجوماً على مدينة سبها بداية عام 2019، وقد تصاعدت العمليات العسكرية إلى أن وصلت إلى العاصمة (طرابلس) في أبريل 2019، وذلك من أجل انهاء وجود حكومة الوفاق الوطني، وفي المقابل أطلقت (حكومة السراج_ حكومة الوفاق الوطني) معركة مضادة أسمتها "بركان الغضب" للدفاع عن العاصمة، ومع استمرار المعارك استعان (حفتر) بحلفاء إقليميين (الإمارات والسعودية ومصر)، فضلاً عن الدعم الفرنسي والروسي، في المقابل، ظهرت تركيا كحليف وداعم لحكومة الوفاق، بعد تفعيل اتفاق أمني بين الطرفين مكّن (تركيا) من الانتشار العسكري في مناطق في غرب ليبيا، وبموجبه قدمت حكومة "فايز السراج المعترف بها دوليا طلبا رسميًا إلى تركيا للحصول على دعم عسكري جوي وبري وبحري لمواجهة قوات حفتر.[2]

ومع استمرار حالات النزاع ، وقّع أطراف النزاع اتفاقا لوقف دائم لإطلاق النار "بمفعول فوري" في 23 أكتوبر 2020، برعاية الأمم المتحدة، وفي 13 نوفمبر 2020، أعلنت الأمم المتحدة أن المندوبين الليبيين المجتمعين في تونس توصلوا إلى اتفاق على إجراء انتخابات عامة في 24 ديسمبر 2021، ولم تنتهي المعرقلات والمشكلات الى (حد وقت كتابة البحث) لا يزال في ليبيا تتصارع حكومتان على السلطة، الأولى تشكلت بموجب اتفاق جنيف برئاسة الدبيبة ومقرها طرابلس ، والثانية كلفها مجلس النواب ومقرها مدينة بنغازي

[1] عبد الوهاب محمد الحار، المشهد السياسي الليبي: المسارات والسياسات، بحث منشور في المركز الليبي للدراسات الامنية والعسكرية، 2023، متاح على الرابط الأتي: تاريخ المشاهدة 2024/11/23
/ https://lcsms.info/the-libyan-political-scene

[2] أسماء رسولي، مصدر سبق ذكره، ص 288.

تدير شرق البلاد وبعض المدن في الجنوب الذي تسيطر عليه قوات المشير خليفة حفتر، وفي الحقيقة، إن ثلاث قوى سياسية استطاعت أن تحتوي الجماعات المسلحة وتضمن ولائها وحمايتها ولا تزال فاعلة في مشهد التحول السياسي بعد العام 2011 وهي[1] :

1. **مجموعة غرب ليبيا:** استمدت تلك المجموعة قوتها بوصفها حكومات تمتلك الشرعية الدولية، عبر اتفاق الصخيرات والتي انتجت (حكومة الوفاق الوطني)، أما الثانية فكانت ميلاد حكومة الوحدة الوطنية في جنيف تتضمن توليفة تبدلت فيها القوى واتسعت الرقعة لتشمل مكونات قبلية وأشخاص من النظام السابق وقوى اجتماعية وناشطين اعلاميين وسياسيين وفاعلين آخرين.
2. **مجموعة شرق ليبيا:** استندت هذه المجموعة قوتها عبر السيطرة على منابع البترول، فصلاً عن توافر الدعم الخارجي لها من دول إقليمية (كمصر والسعودية والامارات والأردن)، فضلاً عن دعم قبلي وتحالفات مع قوى النظام السابق في ليبيا، وذلك بُغية العودة الى المشهد السياسي.
3. **أطراف تتدعي الحياد:** هي الاطراف التي تتبنى مسافة واحدة من الخصوم، إذ تتعامل مع حالة الانقسام ببعدين، الأول يتعلق بالحرص على عدم الانزلاق إلى حالة الفوضى الشاملة والانسداد السياسي، في حين يمثل البعد الثاني بالمنافع والمصالح الشخصية لبعض الزعامات القبلية والشخصيات الجهوية بوصفها صاحة الدور الوسيط المجتمعي الموثوق به في تحريك المسارات السياسية، فضلاً عن ملفات المصالحة الوطنية والسعي إلى تحقيق الوئام المجتمعي.

نلحظ مما سبق، إنَّ مسارات التحول السياسي في ليبيا بعد العام 2011 قد اعترها العديد من الأزمات منها يتعلق بالتمثيل السياسي واخرى عم توافر الدستور الدائم، ناهيك عن بروز قوى مسلحة عدة، مما انعكس بشكل سلبي على مقومات بناء الدول برمتها، الامر الذي جعل ليبيا بعد العام 2011 تدور في فلك مظاهر وأسباب فشل الدول التي سنسعى الى تفصيلها في المطلب الأتي.

[1] سامح راشد، مآلات الأزمة الليبية بين الحرب والسياسية، مجلة شؤون عربية، العدد (187)، جامعة الدول العربية (القاهرة: 2019)، ص94_69.

المطلب الثالث: مظاهر وأسباب فشل الدولة الليبية بعد العام 2011

تعيش ليبيا حالة من التخبط السياسي والإقتصادي والاجتماعي منذ عام 2011 ، إذ تدخل ليبيا ضمن مؤشرات الدولة الفاشلة نتيجة اسباب متعددة منها ما يتصل بفقدان الشرعية واخرى على المستوى الأمني، لذلك سنقسم هذا المطلب الى الفقرات الأتية:

أولاً_ مظاهر ومؤشرات فشل الدولة الليبية بعد العام 2011:

1. **مؤشرات سياسية:** بات من الواضح بروز مؤشرات الفشل السياسي على دولة ليبيا بعد العام 2011، وذلك نتيجة غياب الدولة الليبية الرسمية وتحولها لكيانات قبلية ومناطقية تتصارع على السلطة والنفوذ والمغانم، وهي مؤشرات مثبتة في العديد من تقارير "منظمة العفو الدولية" حول انتهاكات حقوق الإنسان، كما من اليسر ان نلحظ فشل الحكم السياسي عبر فقدان شرعية الدولة بسبب فساد النخبة الحاكمة وغياب الشفافية والمحاسبة السياسية وضعف المؤسسات، ناهيك عن استمرارية الصراعات، إذ لا تزال الجهات السياسية تخوض نزاعاً عسكرياً في الغرب والشمال بين حكومة الإنقاذ والوفاق، في حين يؤشر بشكل ملحوظ التدخلات الخارجية في ليبيا وأثرها على الاستقرار برمته، في ظل غياب دولة مركزية قوية وانتشار السلاح بشكل كبير، علاوة على المخاطر الإرهابية وانتشار العديد من التنظيمات الإرهابية في عدة مناطق من ليبيا[1].
2. **مؤشرات اقتصادية:** مع استمرار أعمال العنف قد تدهور الوضع الاقتصادي في ليبيا بشكل غير مسبوق، إذ لا يزال في ليبيا (مصرفات مركزيان)، أحدهما في مدينة البيضاء القريبة من طبرق شرقاً، والآخر في العاصمة طرابلس غرب البلاد[2]، ترافق ذلك مع تراجع الإيرادات النفطية بنسبة 50% منذ عام 2014 إذ ما عملنا ان الاقتصاد الليبي يستند على قطاع النفط بشكل أساس، كما توقفت مشاريع التنمية، وقد تفاقم الوضع الاقتصادي بعد توجه بعض الحركات والتنظيمات المسلحة نحو ما يعرف (بحرب النفط) عبر قصف وتدمير آبار النفط، ومن الجدير بالذكر، قد شهدت ليبيا منذ العام 2013 أضخم الميزانيات

[1] حنان شناتيلة، مصدر سبق ذكره، ص 56.

[2] ينظر: كيف حدثت أزمة مصرف ليبيا المركزي؟ ومن المسؤول عنها؟، موقع الجزيرة للدراسات، 2024، متاح على الرابط الأتي: تاريخ المشاهدة 2024/11/29 https://2u.pw/qPlVTVmX

الحكومية في تاريخ ليبيا عبر الزيادة في النفقات العامة لكنها لم تكن في باب التنمية، وعلى الرغم من تلك الزيادة الهائلة في حجم النفقات، بيد ان قطاعات رئيسية مثل "قطاعات الإسكان والكهرباء والمياه والنقل والمواصلات" لم تشهد أي تطور ملحوظ بل ازدادت تدهوراً ، في ظل تدهور الإيرادات النفطية التي تمثل 93% من الايرادات الكلية، ناهيك عن ضعف الإيرادات غير النفطية كالرسوم الجمركية، وهكذا فشلت السياسة المالية وانتشر الفساد في القطاع العام، مما أدى إلى ظاهرة التهرب الضريبي ، الأمر الذي أدى الى تفاقم أزمة السيولة وزيادة عجز الميزانية وغلاء المعيشة بسبب ارتفاع غير مسبوق في الأسعار، ناهيك عن مشكلة انقطاع الكهرباء وتشكل الطوابير أمام المصارف التي تفتقر إلى السيولة وتدهور الرعاية الصحية ونقص الأدوية[1].

3. **مؤشرات اجتماعية:** لقد عرفت الأوضاع الاجتماعية الليبية بعد العام 2011 تدهوراً ملحوظاً، وظهرت على أثره إشكاليات اجتماعية عدة، من أبرزها الصراع القبلي بين القبائل من جهة، والصراع العصري بين العناصر من عرب وبربر وزنوج من جهة أخرى، في حين ظهر نوعاً أخر من الصراع الاجتماعي وذلك من خلال الصراع الجهوي بين الأقاليم الليبية خاصة بين الشرق " برقة " والغرب " طرابلس"، وقد يرجع بعض أسباب تلك الصراعات الى قيام نظام القذافي العبث بالتركيبة الاجتماعية، وذلك عبر إدخال عناصر أخرى بعملية التجنيس وتعمد القذافي في زرع الفتن بين المدن والقبائل بهدف الاستقواء ببعضها على بعض عن طريق جهاز أمني مخصص تابع للأمن الداخلي ، وبعد العام 2011 استغلت بعض الأطراف السياسية والفكرية هذا الصدع الاجتماعي في تنافسها، مما أثر ذلك على الأوضاع الاجتماعية والسياسية وحتى الأمنية في ظل بيئة مؤسسية وتشريعية هشة لم تنجز العدالة الاجتماعية، في المقابل، انتشرت ظاهرة التفكك الاسري بشكل ملحوظ بعد العام 2011 [2].

---

[1] للمزيد ينظر: الكلفة الاقتصادية للصراع في ليبيا، ملخص تنفيذي، (بيروت: مطبوعات الأمم المتحدة تصدر عن الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، 2020)، ص 2_7. متاح على الرابط الاتي: المشاهدة 2024/11/30
https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/executive-summary/economic-cost-libyan-conflict-summary-arabic_2.pdf

[2] للمزيد ينظر: دراسة تمهيدية عن المجتمع في ليبيا: الواقع والتحديات والآفاق، (بيروت: مطبوعات الأمم المتحدة تصدر عن الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، 2020)، ص 19_23، متاح على الرابط الاتي: المشاهدة 2024/11/30
https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/historical-sociology-present-libyan-civil-society-arabic_0.pdf

يمكننا القول، بأن مظاهر فشل الدولة أعلاه تتصل بشكل ملحوظ مع المؤشرات الدولية الخاصة بفشل الدول، الذي برز بشكل ملحوظ عبر فقدان الشرعية وتدهور الاوضاع الامنية والاقتصادية، ناهيك عن الاخفاق في الخدمة وصولاً الى مؤشرات ذات مستوى اجتماعي، وفي الحقيقة، إن مظاهر "فشل الدول في ليبيا بعد العام 2011" قد ارتبط بأسباب عديدة سنتطرق لها في الفقرة الأتية.

ثانياً_ اسباب فشل الدولة في ليبيا بعد العام 2011:

يرجع دخول ليبيا ضمن مؤشرات الدولة الفاشلة الى أسباب متعددة منها داخلية وأخرى خارجية قد أثرت برمتها على إعادة بناء الدولة من جديد بعد العام 2011، في حين كانت بعض الأسباب تتعلق بترسبات سلطوية قديمة الأمد، وأخرى استجدت مع الحراك الشعبي بعد عام 2011، لذلك سنسعى الى ابراز أهم أسباب الفشل بما يأتي:

1. **الأسباب السياسية:** ورثت ليبية دولة دون دولة، نتيجة غياب الأطر والمؤسسات، إذ عمل النظام السياسي بقيادة (القذافي) طيلة 42 عام على جعل ليبيا قائمة دون مؤسسات فعلية، إذ يقود (القذافي) السلطة وهو (المشرع والقاضي والعسكري)، يرافقه غياب تام للفواعل السياسية من الأحزاب و مؤسسات المجتمع المدني وغيرها، مما افقد ليبيا النخبة والكفاءة السياسية التي لها القدرة على قيادة الدولة في مثل هذه الظروف، إذ سعى القذافي على تكريس المجتمع البدائي الذي تنعدم فيه مقومات النشاط السياسي، فالمواطن الليبي لم يمارس حقه في التصويت منذ أكثر من نصف قرن، مما جعل الانتخابات التي مورست بعد عام 2011 تتميز بالتصويت على أساس (جغرافي قبلي) وليس على أساس المشاريع ومستقبل الدولة، إذ عاد الحكم لفئات لا علاقة لها بالممارسة السياسية [1]".

ومن هنا فشلت النخبة السياسية التي تولت زمام السلطة في إدارة شؤون ليبيا بعد العام 2011، ناهيك عن غياب الحنكة السياسية في ظل الانقسام الحاد والتفرقة التي طغت على النخبة السياسية حول قيادة ليبيا منذ سقوط القذافي، إذ ظهرت الانقسامات داخل النخبة السياسية بشكل ملحوظ بين (الإسلاميين واللبراليين والثوار والأزلام) ، وزادت الامور اكثر عبر فرض سياسة الإقصاء بمقتضى قانون العزل السياسي لسنة 2013، ومرد ذلك الى ان بناء الدولة وفق الأسس الديمقراطية ينبغي ان لا يتخذ من الإقصاء عامل مهم لبناء

[1] يوسف محمد جمعة ، **ليبيا: الثورة وتحديات بناء الدولة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013)، ص217.

الدولة مستقبلاً ، لاسيما انه أقصى أكثر من نصف مليون ليبي من حق الممارسة السياسية، وفي الحقيقة كان من الأفضل محاكمة من ارتكب الجرائم بدلاً من العزل بوصفهم جزء من المجتمع الليبي والحيلولة دون سياسات ايجاد العدو الدائم[1].

2. **الأسباب الأمنية:** على الرغم من مجيء القذافي من خلفية عسكرية، وقيادته للإنقلاب العسكري في عام 1969 مطيحاً بالحكم السنوسي، بيد أنه سعى أن يكون الجيش في أضعف حالاته، وتحت رقابته الخاصة، وبدلاً من بناء مؤسسات أمنية، قام باستحداث نمط الكتائب التي حرص على تسليحها بمستوى أعلى من نظيرها في الجيش، وبمرور الوقت أصبحت بمثابة الحرس الوطني للنظام الليبي، إذ أدت تلك الكتائب دورا مهماً في سحق الحراك الشعبي ضد النظام، وانعكس ضعف وجود المؤسسات الامنية على وقوع ليبيا في دوامة العنف بعد سقوط القذائي، ومما زاد في الفوضى هو تفويض في (المجلس الوطني الانتقالي الليبي) مهمة حفظ الأمن وحماية المواطنين ومؤسسات الدولة إلى المليشيات، عبر ما يسمى باللجنة الأمنية، ناهيك عن عجز الحكومات الليبية المتعاقبة عن جمع السلاح المنتشر داخل المجتمع، إذ تشير التقديرات بوجود 22 مليون قطعة سلاح منتشرة في الشارع الليبي.، في المقابل إن واحدة من اسباب الفشل على المستوى الأمني هو كثرة الجماعات المسلحة في ليبيا، ناهيك عن تدخلها في العمل السياسي، وفرض نفسها على النخبة السياسية لتمرير أهدافها[2].
3. **الأسباب الاقتصادية والاجتماعية:** تُعد ليبيا واحدة من أغنى دول العالم بالموارد النقطية ، وهو ما جعل ليبيا حلقة لصراع بين مختلف مكونات المجتمع الليبي، بسبب غياب التوزيع العادل الثروة الذي تم تكريسه في عهد القذافي، وبعد العام 2011 سيطرت الجماعات المسلحة على حقول النفط وموانئ تصديره، رافقه رغبة الأقاليم الغنية بالنفط في الانفصال وإقامة دولة مستقلة مثل سرت وطرابلس وبرقة التي تعد من أغنى المدن بحقول النفط، ناهيك عن فقدان الاقتصاد لأكثر من 2 مليون عامل بسبب الحراك السياسي وهجرة العمال الأجانب العاملين في قطاع النفط، وعليه إن اعتماد ليبيا على سياسة الاقتصاد الريعي وغياب الاقتصاد الإنتاجي، أدى الى انتاج مجتمع ليبي قائم على عائدات النفط، وليس على

[1] للمزيد ينظر: محمد عبد الحفيظ الشيخ، ليبيا بين جماعات العنف و الديمقراطية المتعثرة، **مجلة المستقبل العربي**، المجلد (37)، العدد (432)، مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: 2015)، ص 128_131.

[2] أحمد همام محمد، مصدر سبق ذكره، ص 201.

القيمة الإنتاجية للفرد ومساهمته في خلق الثروة ، الأمر الذي جعلها تعاني من مشكلات اقتصادية عديدة، إذ تأثر الاقتصاد الليبي بفعل انخفاض الانتاج الذي تسببت فيه حالة الانفلات الأمني واستيلاء الميليشيات والحركات المسلحة على المنشآت النفطية، مما شكل رادعا أمام الشركات الأجنبية جعلها تخفف من استثماراتها في المنطقة معبرة عن خوفها من شراء النفط الليبي في المستقبل. وهو الأمر الذي أثر سلبا على الجهود الرامية إلى تحقيق التحول الديمقراطي وبناء مؤسسات الدولة، في ظل وجود سلطات ليبية هشة غير قادرة على تحقيق الإصلاح الذي من شأنه دعم النمو في البلاد.[1]

في حين استمرت الانقسامات المجتمعية في ظل ارتهان التركيبة السوسيولوجية الليبية للسلطة على العامل القبلي في اختيار القيادات العليا في الدولة، إذ ركزت السلطة السياسية بشكل رئيس على قبائل معينة وأهملت اخرى، الأمر الذي خلف عدم المساواة بين القبائل الليبية الذي ظل مقروناً بالتنافس الاقتصادي والانهيار المؤسسي بوصفه واحداً من المسببات الأساسية للصراع في مرحلة ما بعد 2011 من جهة، وأحد أسباب فشل الدولة الليبية من جهة اخرى، ترافقت تلك الأسباب مع محدودية المجتمع المدني ومؤسساته، إذ اعتمد النظام السياسي في ليبيا منذ سنة 1969 نظام المحاصصة القبلية، مما عطل امكانية تطور مجتمع مدني منظم لحين تسنم المجلس الوطني الانتقالي الليبي الذي قام بمجموعة إصلاحات ارتفع بموجبها عدد منظمات المجتمع المدني، وكان لهذه المنظمات دور بارز في ولادة العديد من الكيانات السياسية التي تقدمت بالترشح لانتخابات المؤتمر الوطني العام، بيد أن انفلات الأوضاع الأمنية واندلاع المواجهة المسلحة بين المعسكرين المتصارعين في ليبيا منذ سنة 2014، قد أثر على عملها، فاضطرت أغلبية تلك المنظمات إلى تحويل نشاطها باتجاه العمل في الميدان الانساني، أو انقسمت تلك المنظمات ما بين المعسكرين[2].

4. **الاسباب الخارجية:** لا شك بإن للعامل الخارجي أثراً كبيراً في دخول ليبيا ضمن مؤشرات الدولة الفاشلة نتيجة تزايد العنف بأبشع صورة، مما زاد تعقيدات الوضع الداخلي وصعب من مساعي تحقيق المصالحة الوطنية بين الفرقاء السياسيين في ليبيا، وفي الحقيقة، لا تخلُ أسباب فشل الدولة من عمليات ممنهجة من التدخل الخارجي، إذ ما علمنا بأن محور الفشل بشكل عام يمثل انهيار مؤسساتي داخلي وفقدان قدرة

[1] سناء السعيد حسن، مصدر سبق ذكره، ص 7.

[2] لعلي بعيو، إشكالية بناء الدولة الوطنية في إفريقيا في ظل التجاذبات القبلية – دراسة حالة ليبيا، أطروحة دكتوراة، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2022، ص 76.

سيطرة الدولة على سيادتها من التدخلات الخارجية، لكن نسب فشل الدولة تختلف من دولة إلى الأخرى، فقد تكون الدولة قوية نسبياً من حيث المؤسسات .، ولكن هناك رغبه خارجية لإفشالها، وفي حالات اخرى، يكون هناك انهيار مؤسساتي داخلي يرافقه تدخل خارجي ممنهج للفشل، وقد تداخلت في الحالة الليبية فشل الدولة الداخلية والخارجية للدولة عبر توافر عوامل الضعف الداخلية من جهة، والتدخلات الإقليمية والدولية من جهة اخرى[1].

وفي الواقع، برز التدخل الأجنبي بقيادة "حلف الناتو في مارس 2011 نتيجة القرار الأممي الرقم 1973"، والذي انتهى بمقتل القذائي دون أن يستمر الحلف في مساعدة الليبيين على إعادة بناء الدولة، بل انسحبت أغلب تلك الدول من المشهد أو باتت تبحث عن مصالحها الضيقة مثل فرنسا وايطاليا والولايات المتحدة الامريكية وحتى روسيا، ومن ثم تركت ليبيا تدور في دوامة العنف والدمار ومشارف الحرب الأهلية، في حين برز التدخل الإقليمي لاسيما (مصر الإمارات قطر تركيا) في دعم المعارضة وتسليحها للإطاحة بالقذافي، ودعم أطراف على حساب الأطراف الأخرى، وذلك في ظل غياب حكومة مركزية قادرة على فرض سيادتها داخل الإقليم[2] ، وتلك التدخلات الخارجية لم تعيق إعادة بناء الدولة فحسب، وإنما باتت أحدى أسباب فشل الدولة في ليبيا، مما جعلها تدور في مسارات مستقبلية مجهولة وهذا ما سنتطرق له في الفقرة الأتية.

رابعاً_ المشاهد المستقبلية للدولة الليبية:

لا شك بأن رصد وتحليل الأحداث يسهم في إيجاد تصورات تسهم بتحديد ملامح الرؤى المستقبلية للإشكالية موضوعة البحث، مظاهر فشل الدولة في ليبيا بعد العام 2011، وذلك عبر رصد التحولات ضمن سياق زمني ومكاني معينين، يتخللها فهم وتحليل الواقع الليبي في ظل غياب حل قريب الأمد للأزمة نتيجة أصرار الطرفين على تحقيق الانتصار ، مع استمرار التدخلات الخارجية، لذلك تبدو مسألة إيجاد حل للأزمة بعيدة المنال ، وبناء عليه يتم الشروع برسم ملامح الرؤى المستقبلية لفشل الدولة الليبية عبر أحد المشاهد الأتية:

---

[1] عبد السلام محمد مخلوف، مخاطر الصراع الليبي و تداعياته على الأمن القومي الخارجي : دراسة استقرائية تحليلية، المجلة الإفريقية للدراسات القانونية و السياسية، المجلد (4)، العدد (2)، جامعة أحمد دراية (الجزائر: 2022)، ص16.

[2] بلال اوصيف، أزمة الانتقال الديموقراطي في ليبيا ورهان الانتخابات الرئاسية 2021: هندسة العقد الاجتماعي، **مجلة آفاق للأبحاث السياسية والقانونية**، العدد (2)، جامعة عمار ثليجي الأغواط (الجزائر: 2021)، ص 65.

1_مشهد استمرار الوضع القائم (استمرار دخول ليبيا ضمن مظاهر الدولة الفاشلة): يفترض هذا المشهد استمرار حالة الصراع والتدخلات الخارجية واستمرارها ضمن مؤشرات الدولة الفاشلة نتيجة لما يأتي[1]:

أ. شهدت الأزمة الليبية تطورات عديدة، ومرت بمحطات بارزة، استمرت معه ملامح المشهد المرتبك والمعقد بسبب استمرار حالة الجمود السياسي، وانقسام السلطة التنفيذية، والإخفاق في إقامة الانتخابات المرتقبة والاستفتاء على الدستور الديمقراطي التوافقي، مما يعني تواصل المراحل الانتقالية، ومن ثم الدوران في حلقة مفرغة من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، وتواصل المفاوضات واللقاءات والتجاذبات بين الفرقاء السياسيين الليبيين، وحلفائهم الإقليميين والدوليين.

ب. رغبة الاطراف الخارجية في استمرار حالة الصراع لتحقيق المصالح الخاصة بهم، وذلك عن طريق عدم حسم الصراع لأحد الأطراف، مما يعزز استمرار التدخلات الخارجية في دعم الاطراف الليبية المتنازعة، مما يؤدي الى استمرار حالة الفوضى والاقتتال وغياب الاستقرار الأمني والسياسي، ناهيك عن استمرار إستنزاف الاقتصاد الوطني، يرافقه تراجع الأوضاع المعيشية للمواطنين وتعطيل مسار الاصلاح السياسي.

ج. مع استمرار تلك الاوضاع فأن اجراء الانتخابات لن يفضي الى حل سريع، لأنه سينتج سلطة منتخبة وليس سلطة توافقية، الأمر الذي سيجعل حالة عدم الاستقرار مستمرة لأنها لم تحل الملفات المعقدة مثل (توحيد الجيش وإجلاء المرتزقة وإنهاء الوجود العسكري الأجنبي)، ناهيك عن صياغة دستور متوافق عليه بما فيها من تحديد صلاحيات السلطات العامة، لذا يصعب الرهان على الانتخابات كألية للإنتقال السياسي في مرحلة الفوضى، كما لا يمكن التعويل على إجراء الإنتخابات بدون عملية مصالحة وطنية وتوافق وطني حول الملفات الهامة.

2_ مشهد الحسم العسكري_ تقسيم الدولة الليبية: يفترض هذا المشهد الحسم العسكري لأحد الأطراف الليبية مما يولد سلبيات عدة ، منها تزايد النفوذ الخارجية لأحد الأطراف الداعمة، ناهيك عن استمرار الانقسامات وصولاً الى تقسيم الدولة الليبية، إذ يستند هذا المشهد على ما يأتي[2]:

---

[1] خالد حميد السحاتي، 3 سيناريوهات لمستقبل الازمة الليبية والحل باتفاق الفرقاء لتحقيق المصالحة، مجلة اراء حول الخليج، متاح على الرابط الأتي: تاريخ المشاهدة 2024/12/12
https://araa.sa/index.php?option=com_content&view=article&id=6595:3&catid=4659&Itemid=172

[2] أحمد همام محمد، مصدر سبق ذكره، ص 200_201.

أ. حسم الصراع في ليبيا عسكرياً لأحد الأطراف وسيطرته على مؤسسات الدولة والبدء في عسكرة الدولة بسبب فشل الجهود السياسية في تحقيق المصالحة الوطنية مع إختلال التوازن لأحد أطراف الصراع الداخلي.

ب. زيادة دعم بعض الأطراف الدولية الإقليمية والعالمية لأحد الأطراف لحسم الصراع لصالحه.

ج. ينتج عن هذا المشهد داخلياً إستمرار حالة الإضطراب الأمني وغياب الاستقرار السياسي وإمكانية تجديد فرص الصراع نتيجة عدم رضا الأطراف الأخرى المهزومة بإقصائها عن المشهد السياسي وإحساسها بالهزيمة وإغلاق مسار الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي في البلاد وتكريس حالة الاستبداد السياسي."

د. من الممكن ان يتخلل هذا المشهد تصاعد صراع جديد بسبب توفير الفرص المواتية والأرضية الخصبة لنشاط المجموعات المتطرفة والارهابية داخل الأراضي الليبية.

هـ. على المستوى الخارجي تزداد فرص التدخل الخارجي الإقليمي والعالمي للدول الخارجية التي لها الفضل في مساعدة أحد الأطراف العسكرية للوصول إلى السلطة.

و. وفي الحالات الأسوء لهذا المشهد قد تشهد ليبيا تقسيم الدولة على خلفية سياسية وقبلية وجغرافية، نتيجة فشل جهود التوافق السياسي ووصول أطراف الصراع إلى قناعة بعدم جدوى الحوار السياسي وصعوبة حسمه عسكريا، أو في حالة الحسم لأحد الأطراف، لذلك تفضل الأطراف الليبية خيار الإنقسام على استمرار الوحدة الليبية.

3_ مشهد الحل السياسي في ليبيا (مقترحات الخروج من مظاهر الدولة الفاشلة):

يفترض هذا المشهد وقف الاعمال القتالية والوصول إلى توافق سياسي بين الاطراف المتصارعة نتيجة صعوبة الحسم العسكري ، وإن استمراره يلحق الضرر بمصالح هذه الأطراف وبالوحدة الليبية، فضلاً عن توافر ضغوطات من الأمم المتحدة وأطراف دولية وإقليمية أخرى بضرورة حل الأزمة، وفي الحقيقة يمثل هذا المشهد مقترحات لحل الازمة وخروج الدولة الليبية الذي يستلزم العمل على ما يأتي[1]:

[1] بتصرف من الباحث استناداً الى : محمد عبد الحفيظ الشيخ، ليبيا بين جماعات العنف والديمقراطية المتعثرة، مركز دراسات الوحدة العربية، متاح على الرابط الأتي: تاريخ المشاهدة 2024/12/13 https://2u.pw/RppglK2l

أ. توافر إرادة سياسية لدى الأطراف المتنازعة، تتبلور في إطار بناء مؤسسة أمنية وعسكرية وفق أسس وطنية ، والاهتمام بقضايا الأمن والخدمات، ومحاربة الفساد والإفساد.

ب. السير على نهج التعددية السياسية من أجل الوصول إلى تعددية حزبية حقيقية، وخلق واقع ديمقراطي يتجاوز القبلية والمناطقية.

ج. مصالحة وطنية شاملة بين الأطراف الليبية جميعها بُغية تحقيق الديمقراطية الحقيقية، والانتقال الديمقراطي السليم.

د. اعتماد خطاب إعلامي وسياسي يقوم على العقلانية والتسامح وعدم تأجيج المشاعر والكراهية، وتعزيز رؤية التعايش المشترك في إطار احترام التباين في الرؤى.

هـ. عدم إغفال دور الجماعات المتشددة في تحرير البلاد من قبضة النظام السابق، ومساهمتها في المحافظة على أمن المدن، والانطلاق من فرضية أنهم ليبيون يمكن أن تتحول طاقاتهم إلى عمل نافع يسهم في تعزيز أمن البلاد وتطورها.

و. تبني استراتيجية متعددة الآجال، الطويل منها والقصير، تتضمن تطوير مناهج التعليم، وتطوير وسائل الإعلام، وتحقيق العدل الاجتماعي والاقتصادي والشفافية والمحاسبة، وحفظ الحقوق السياسية والمدنية واحترام القيم والمبادئ الإسلامية، وتضمين كل ذلك في دستور لكل الليبيين.

ز. الحرص على عدم تدخل القوى الخارجية، في السياسات الداخلية والخارجية، بما يسهم في تحقيق مصالحة وطنية بين كل مكونات المجتمع الليبي.

الخاتمة:

تشكل الأزمة الليبية إحدى أكثر الأزمات الإقليمية حساسية ، إذ لم تعرف الدولة الليبية شكلاً مستقراً لنظامها السياسي منذ سقوط نظام معمر القذافي في ليبيا عام 2011 ، التي فجرت أزمة شرعية النظام بوصفها محوراً رئيساً لأزمة سياسية عميقة تطورت فيما بعد إلى صراع عسكري يتفاوت في حدته من مدة الى أخرى ، ويتأثر كل ذلك بالتدخلات الإقليمية والدولية وعدم القدرة على السيطرة على توريد السلاح بالرغم من القرارات الأممية المتعددة، فضلاً عن مخرجات المؤتمرات الدولية، وفي الحقيقة، تمثل الأزمة الليبية حالة خاصة لأنها ترتبط بتغيرات دراماتيكية وسريعة الإيقاع منذ عام 2011 عبر محطاتها المختلفة، مما جعلها في مصاف الدول الفاشل نتيجة لأسباب سياسية وامنية واقتصادية واجتماعية، ناهيك عن عوامل مرتبط بطبيعة التغير السياسي الليبي في عام 2011، الذي استدعى تدخلاً عسكرياً للإطاحة بنظام العقيد القذافي، مما فسح المجال أمام تدخلات خارجية عديدة اربكت المشهد الليبي، في حين برزت عوامل أخرى تتعلق بعدم وجود هيكلة مؤسساتية ناضجة تسير مسارات التسوية وتحقق مستويات الإستقرار، الأمر الذي عمق مشهد الفوضى والتأزم، ومعه ازدادت خرائط النزاعات تارة، والتحالفات المتغيرة تارة اخرى، لذلك لا تزال الدولة الليبية تدور في فلك مؤشرات الدولة الفاشلة، في حين ان مشهد الاتفاق السياسي وحل الازمة يبقى بعيد المنال ويستلزم العمل على العديد من الأليات والاجراءات بُغية الخروج من حالة الفشل.

Conclusion:

The Libyan crisis is one of the most sensitive regional crises, as it has not witnessed a stable political system since the fall of Muammar Gaddafi's regime in Libya in 2011. This constituted a legitimacy crisis for the regime, a central focus of a deep political crisis that later evolved into a military conflict of varying intensity. All of this is influenced by regional and international interventions and the inability to control arms supplies despite multiple UN resolutions and the outcomes of international conferences. In fact, the Libyan crisis represents a special case due to its association with dramatic and rapid changes since 2011 through its various stages, placing it among the ranks of failed states for political, security, economic, and social reasons. This is not to mention factors related to the nature of the Libyan political change in 2011, which necessitated military intervention to overthrow Colonel Gaddafi's regime, paving the way for numerous foreign interventions that disrupted the Libyan scene. Meanwhile, other factors emerged related to the absence of a

mature institutional structure that facilitated settlement processes and achieved levels of stability, which led to deepening chaos. However, the maps of conflicts have become increasingly complex, and alliances have shifted at times. Therefore, the Libyan state remains in the orbit of a failed state, while the possibility of reaching a political agreement to resolve the crisis remains elusive, requiring the implementation of numerous mechanisms and measures to emerge from this state of failure.

Reference:
1. Ahmed Hammam Mohamed, "Manifestations of State Failure in Africa: Applied to Libya," Journal of the Faculty of Politics and Economics, Issue 18, (Egypt: Beni Suef University, 2023).
2. Asma Rasouli, "The Problem of State-Building in Post-Gaddafi Libya: Between Internal Contradictions and the Repercussions of Foreign Interventions," Algerian Journal of Human Security, Volume 6, Issue 1, (Algeria: University of Batna 1, Hadj Lakhdar, 2021).
3. Ismail Bouqnour, "Political Backwardness in Arab Countries," Policy and Law Notebooks, Issue (9), (Algeria: University of Kasdi Merbah, Ouargla, 2013).
4. Bilal Oussif, "The Crisis of Democratic Transition in Libya and the Challenge of the 2021 Presidential Elections: Engineering the Social Contract," Afaq Journal for Political and Legal Research, Issue (2), (Algeria: University of Amar Telidji, Laghouat, 2021).
5. Thamer Kamel Mohammed, The State in the Arab World on the Threshold of the Third Millennium (Baghdad: Bayt al-Hikma, 2001).
6. Hafez al-Nuwaini, The Crisis of the Post-Colonial State in Africa: The Case of the Failed State: An Outdated Model, Al-Mustaqbal al-Arabi Magazine, Issue 422 (Beirut: Center for Arab Unity Studies, 2014).
7. Hamid Fadil Hassan al-Tamimi, The Jewish State in Israeli Thought (Baghdad: General Directorate of Cultural Affairs, 2008), pp. 2-22. Also, Ibrahim Darwish, The State: Its Theory and Organization, A Philosophical and Analytical Study (Cairo: Al-Matba'a al-Alamiya, 1969).
8. Hanan Shanateela, The Challenges of State-Building in Post-Gaddafi Libya and Their Implications for the Security Stability of the Region, unpublished master's thesis (Algeria: Faculty of Law and Political Science, University of Arab Talebsi, Tebessa, 2020).
9. Robert Rotberg, "The New Nature of Nation-State Failure," translated by Shahrat Al-Alam, World Culture Magazine, Issue 117, (Kuwait: National Council for Culture, Arts, and Letters, 2003).
10. Sameh Rashed, "The Outcomes of the Libyan Crisis: Between War and Politics," Arab Affairs Magazine, Issue (187), (Cairo: League of Arab States, 2019).
11. Samira Sharaitia, "The Impact of Failed States on Security Stability: A Study of the Relationship between State Failure and New Security Threats," Master's Thesis, (Algeria: University of Biskra, Faculty of Law and Political Science, 2010).
12. Aisha Bouklikha, "The Failed State and Its Implications for Security in the Mediterranean: The Libyan Case as a Model," Maalem Journal of Legal Studies, Issue (2), (Algeria: University Center of Tindouf, 2017).
13. Abdel Salam Muhammad Makhlouf, The Risks of the Libyan Conflict and Its Implications for External National Security: An Analytical Inductive Study, African Journal of Legal and Political Studies, Volume (4), Issue (2), (Algeria: Ahmed Draia University, 2022).
14. Abdel Ali Dabla, The State: A Sociological Perspective (Cairo: Dar Al-Fajr for Publishing and Distribution, 2004), p. 57. Also, Charles Tilly, States, Coercion, and Capital Throughout History, translated by Issam Al-Khafaji, 1st ed. (Beirut: Dar Al-Farabi, 1993).
15. Kenza Maghich, The Fragile State or the "State of Fragility"? A Reading of the Problem of State-Building in Africa, Algerian Journal of Political Studies, Volume 8, Issue 1, (Algeria: Faculty of Political Science, University of Algiers, 2021)
16. Ali Bayo, The Problem of Building the Nation-State in Africa in Light of Tribal Tensions - A Case Study of Libya, PhD Thesis, (Algeria: Department of Political Science, Branch of International Relations, University of Constantine, Algeria, 2022).

17. Muhammad Abd al-Hafiz al-Sheikh, Libya Between Violent Groups and Faltering Democracy, Al-Mustaqbal al-Arabi Journal, Volume (37), Issue (432), (Beirut, Center for Arab Unity Studies, 2015).
18. Mahmoud Saleh, The Implications of Stability and Change in Indicators of Failed States: An Analytical and Applied Study of Some African Countries, Master's Thesis, (Assiut University: Department of Political Science and Public Administration, 2020).
19. Noam Chomsky, The Failed State: The Abuse of Power and the Assault on Democracy, 1st ed., translated by Sami Al-Kaaki (Beirut: Dar Al-Kitab Al-Arabi, 2007).
20. Nour Al-Huda Ben Batqa, The Problem of State-Building in Libya after the Fall of Muammar Gaddafi's Regime, unpublished doctoral dissertation (Algeria: Faculty of Law and Political Science, University of Algiers, 2017).
.21Youssef Muhammad Jumaa Al-Sawani, Libya: The Revolution and the Challenges of State-Building (Beirut: Center for Arab Unity Studies, 2013).